S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/890
24 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

نتشرف بأن نحيل طيه نص البيان الصادر عقب الاجتماع الذي عقدتموه مع وزراء خارجيتنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ونكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم نصه بوصفه أحد وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كين هواسون
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ألان ديجاميه
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيرجي ف. لافروف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيرمي غرينستوك
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أ. بيتر بورلاي
القائم بالأعمال بالنيابة
للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

240998 240998 98-28094

المرفق

بيان صادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن عقب اجتماع عقد مع الأمين العام

١ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، التقى وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية، بسعادة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. وحضر الاجتماع سعادة السيد تانغ تسيا زوان وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية؛ وسعادة السيد هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا؛ وسعادة السيد سيرجي لافروف الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد روبن كوك وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وسعادة السيدة مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلين لدولهم.

٢ - أعاد الوزراء تأكيد دعمهم القوي للأمم المتحدة ولعملية إجراء إصلاحات شاملة في المنظمة. وأعربوا عن ترحيبهم بمجموعة التدابير المتعلقة بمساري الإصلاح الأول والثاني التي قدمها الأمين العام وبقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعربوا أيضا عن رضائهم عن العمل الذي اضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ بشأن تعزيز فعالية وكفاءة لجانه الفنية والإقليمية وهيئاته الفرعية الأخرى. وأكدوا عزمهم خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة مواصلة الجهد لاستكمال تنفيذ التدابير المعتمدة من قبل. والتماس مجموعة أخرى من التدابير المتعلقة بالمسار الثاني لا تزال قيد النظر. وأكد الوزراء عزمهم على حل المشاكل المالية الصعبة التي تواجه الأمم المتحدة. وأكدوا في هذا الصدد ضرورة أن تحرص جميع الدول الأعضاء على تسديد الأنصبة المقررة عليها بالكامل.

٣ - أكد الوزراء دعمهم المجدد لإصلاح مجلس الأمن عن طريق زيادة العضوية فيه. وأعربوا أيضا عن دعمهم لاتخاذ خطوات إضافية لتعزيز فعالية وكفاءة عمل المجلس.

٤ - بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعاد الوزراء تأكيد عالمية الحقوق المنصوص عليها في الإعلان. ونوه الوزراء أيضا باستعراض المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان كل خمس سنوات. وأيدوا استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها بشأن المتابعة المتناسقة لإعلان وبرنامج عمل فيينا وتنفيذهما.

٥ - أكد الوزراء المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن. وأعادوا تأكيد أهمية زيادة قدرات المنظمة على العمل السريع والفعال لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وأشاروا إلى عزمهم مواصلة تقديم المساعدة لتطوير قدرات الأمم المتحدة على منع الصراعات وحلها، بما في ذلك عن طريق نشر عمليات لحفظ السلام. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بتنامي

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المحافظة على الاستقرار والأمن وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأبدوا قلقهم إزاء زيادة حوادث العنف والتدخل الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية. ودعا الوزراء الدول الأعضاء إلى ضمان أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية وتسهيل حرية الوصول أمامهم لتنفيذ المهام المنوطة بهم.

٦ - أكد الوزراء ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز الجهود التي يبذلها في ميدان نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأكد الوزراء مجددا أهمية الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشاروا إلى أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية شكل مرحلة نوعية جديدة في مجال منع الانتشار النووي وعملية نزع السلاح. وأكدوا مرة ثانية دعمهم لإجراء مفاوضات على الفور من أجل التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية التفجيرية، وإبرامها في أقرب وقت ممكن، وأعربوا في هذا السياق عن ترحيبهم بإنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح. وأكدوا أيضا مرة أخرى الأهمية التي يعلقونها على بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧. وشددوا على أهمية الالتزام العالمي باتفاقيات الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكول عام ١٩٩٦ بشأن الألغام والشراك الخداعية وغيرها من النبائط. ودعوا إلى إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح للتفاوض من أجل فرض حظر على نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما دعوا إلى التوصل إلى نتيجة مبكرة للمفاوضات الجارية الآن بشأن وضع بروتوكول ملزم قانونا لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وأكد الوزراء أهمية وجود نظام للضمانات النووية يتسم بالمنعة والموثوقية. وفي ضوء ذلك، رحبوا بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات وحثوا الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، على القيام في أقرب وقت ممكن بإبرام اتفاقات الضمانات خاصتها المتعلقة بمنع الانتشار النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستكمال بروتوكول جديد للضمانات يسمح بتنفيذ تدابير معززة للضمانات على أوسع نطاق ممكن.

٧ - عاود الوزراء تأكيد بلاغهم المشترك المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الذي يدين التجارب النووية التي أجرتها الهند ثم باكستان في أيار/ مايو ١٩٩٨. وأعربوا عن شعورهم المستمر بالقلق العميق بشأن المخاطر التي تمثلها هذه التجارب للسلم والاستقرار في المنطقة. وأكدوا مرة أخرى عزمهم على التعاون عن كثب لبذل جهود عاجلة من أجل منع حدوث سباق للتسلح النووي والقذائف في شبه القارة وتعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا الوزراء الهند وباكستان إلى الدخول في مناقشات جادة لتناول نزاعاتهما الثنائية، وتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٢ بكليته وبدون أي إبطاء. وشجع الوزراء الهند وباكستان على محاولة بناء الثقة بدلا من السعي إلى الدخول في مواجهة. وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم إحراز تقدم في المناقشات التي جرت بين الطرفين. كما أعربوا عن استعدادهم مجددا لمساعدة الهند وباكستان بالطريقة التي يقبلانها، في تعزيز المصالحة والتعاون والتوصل إلى تسوية سلمية لخلافاتهما بما في ذلك كشمير. وحثوا الطرفين على تجنب التحركات العسكرية المنذرة بالتهديد والعنف العابر للحدود والتصرفات الاستفزازية الأخرى.

٨ - أعرب الوزراء مجددا عن عزمهم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بغض النظر عن دوافعه، أينما كان وبأي شكل يرتكب. وأكدوا ضرورة تكثيف مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الدولي الفعال في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء ضرورة رفض تقديم أي تنازلات لمطالب الإرهابيين وحرمان محتجزي الرهائن من تحقيق أي منافع من تصرفاتهم. وأعرب الوزراء عن التزامهم بضمان مثول الإرهابيين أمام العدالة، ودعوا جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات تضمن عدم استعمال أراضيها كملاذات آمنة للإرهابيين. وأثنوا على الجهود الدبلوماسية المستمرة الساعية إلى زيادة الانضمام والالتزام العالميين بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن أجل اعتماد أساليب وتدابير فعالة لمكافحة خطر الإرهاب بما في ذلك وضع صكوك دولية جديدة.

٩ - أعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استمرار الصراعات في أنحاء كثيرة من أفريقيا، داخل البلدان وفيما بينها. وأعربوا عن ترحيبهم بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية لتعزيز السلم والاستقرار والتوصل إلى تسوية لهذه الصراعات بالوسائل السلمية والسياسية. كما شددوا على الأهمية التي يعلقونها لتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في الجهود التي تبذلها لتعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام ومنع الصراعات.

وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بتقرير الأمين العام بشأن أفريقيا الذي ضمنه توصيات مفيدة باتخاذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز التوصل إلى سلم دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا. وحثوا هيئات الأمم المتحدة كافة على النظر في، وحسب الاقتضاء، تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير كل في نطاق اختصاصه. ورحبوا بعقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري في ٢٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨ لمتابعة إجراءات تنفيذ توصيات التقرير.

وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية في أنغولا التي ترجع في المقام الأول إلى عدم التزام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) باستكمال الالتزامات الواقعة على عاتقه في إطار بروتوكول لوساكا. وطلبوا إلى الاتحاد الوطني (يونيتا) الإيفاء بالتزاماته بشأن التجريد من السلاح والسماح ببسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وطلبوا إلى حكومة أنغولا إبداء الاحترام الكامل للأنشطة المشروعة التي يقوم بها يونيتا وحقوق جميع المواطنين الأنغوليين. كما دعوا كل من حكومة أنغولا ويونيتا إلى نبذ العمل العسكري والسعي إلى حل سلمي للأزمة على أساس بروتوكول لوساكا. وحثوا أيضا جميع الدول على تعزيز هذه الأهداف السلمية.

وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء النزاع الناشب مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا جميع دول المنطقة إلى احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحثوا على التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد الوزراء على أهمية أن تبدي جمهورية الكونغو الديمقراطية احترامها لحقوق جميع قطاعات السكان. وأعربوا عن انزعاجهم بصفة خاصة من عمليات التقتيل الأخيرة النابعة من دوافع عرقية، وذكروا جميع الأطراف بالتزاماتهم

بموجب القانون الإنساني الدولي. وأعاد الوزراء تأكيد أهمية عقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وأعرب الوزراء عن تشجعهم إزاء إعادة تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في سيراليون، إلا أنهم أبدوا قلقهم الشديد إزاء الفظائع التي لا تزال ترتكب بحق شعب سيراليون على يد أفراد الجبهة الموحدة الثورية والمجلس العسكري السابق. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم إزاء إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لرصد الجهود التي تبذلها الحكومة وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم المشورة إليها بشأن نزع السلاح والتجريد من السلاح وإعادة إدماج المحاربين السابقين.

وأعرب الوزراء عن قلقهم المستمر إزاء الحالة في بوروندي ورحبوا بالتقدم المحرز مؤخرا بشأن الحوار الداخلي ومحادثات أروشا الجامعة لكل الأطراف. وتمنوا أن تؤدي جهود الوساطة تلك إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع، وأن يسهم التقدم المحرز في اتخاذ قرار بشأن رفع الجزاءات.

وأعرب الوزراء عن رضائهم إزاء نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في نيسان/أبريل لمتابعة النتائج التي أحرزتها القوة الأفريقية الموحدة (بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي) وتعزيزها. وأعرب الوزراء عن دعمهم للدور الذي تضطلع به البعثة في صون السلم والأمن وتهيئة مناخ يسمح بإجراء الانتخابات بينما تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار الأزمة بين اريتريا واثيوبيا. ودعوا الطرفين إلى الامتناع عن استخدام العنف مجددا ومواصلة احترام وقف الضربات الجوية. كما حثوهما على التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما بما يتفق وقرار رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وقرار مجلس الأمن ١١٧٧.

١٠ - أعرب الوزراء عن دعمهم للأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن والأمين العام والدول المعنية لتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة للصراعات في أبخازيا، وجورجيا، وطاجيكستان. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لتحقيق هذا المسعى، كما أعربوا عن تقديرهم للمساهمات التي يقدمها إلى قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتعاون الوثيق القائم بين بعثتي الأمم المتحدة (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان) وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وأكدوا أهمية مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بينها. وأعرب الوزراء أيضا عن ترحيبهم بالجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمؤتمر منسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز التوصل إلى تسوية لنزاع ناغورني كاراباخ.

ودعا الوزراء الطرفين الطاجيكيين لاستكمال التنفيذ الكامل للاتفاق العام بشأن إحلال السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان الموقع في موسكو في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقات.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء حالة الجمود التي انتهت إليها عملية السلام في أبخازيا، بجورجيا، وتدهور الحالة الأمنية لا سيما في منطقة غالي، بما في ذلك الهجمات التي تتعرض لها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وموظفو الأمم المتحدة. ودعوا أيضا طرفي النزاع في أبخازيا، بجورجيا، إلى المشاركة دون إبطاء في جهود مخلصة من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن القضايا الرئيسية في هذا النزاع.

١١ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تجدد القتال في أفغانستان، مما يسبب خطرا متزايدا يهدد السلم والأمن الإقليميين. وأعربوا مجددا عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن ١١٩٣ وطلبوا تنفيذه الكامل. ودعوا الأطراف المتحاربة الأفغانية إلى تنفيذ وقف دائم للأعمال القتالية فورا. وحذروا من التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان ودعوا إلى وضع حد لتوريد الأسلحة والذخائر من الخارج ولمشاركة الأفراد العسكريين الأجانب. وأعرب الوزراء عن كامل تأييدهم للجهود المبذولة لتيسير المصالحة الوطنية في أفغانستان من خلال المفاوضات السياسية بين الأفغان، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبمساعدة نشطة ومنسقة من جميع البلدان المعنية. وأكدوا الدور الرئيسي والمحايد للأمم المتحدة في تحقيق حل سلمي للصراع الأفغاني. ورحبوا بالتدابير التي اتخذها الأمين العام، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص وإنشاء فريق مكون من ستة أعضاء زائد عضوين من الدول المجاورة لأفغانستان مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وشجعوه على مواصلة جهوده.

وأكد الوزراء أهمية التعاون من جانب الأطراف الأفغانية مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية الأخرى، وخاصة ضرورة ضمان السلامة وحرية الوصول لأفرادها في تنفيذ مهامهم. ودعا الوزراء جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتهم بمقتضى القانون الإنساني الدولي وإظهار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع المدنيين في أفغانستان، وخاصة النساء والفتيات، بما في ذلك حمايتهم من النزاع.

١٢ - أكد الوزراء من جديد أن الوضع الراهن في قبرص غير مقبول وذكروا الأطراف المعنية بضرورة تحقيق تسوية سياسية شاملة وفقا لقرارات مجلس الأمن. وأعربوا عن تأييدهم لاستئناف عملية مطردة من المفاوضات المباشرة بين الطائفتين في وقت مبكر، مع الالتزام الكامل بتأمين الوصول إلى تسوية من هذا القبيل وبالتعاون بصورة نشطة وبناءة مع الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بقبرص، وغيرهم، دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغاية. ودعوا كذلك جميع الأطراف المعنية إلى تهيئة مناخ يفضي إلى المصالحة وتبادل الثقة الحقيقي بين الجانبين، وتجنب أي إجراءات من شأنها أن تزيد التوتر.

١٣ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الصعوبات المستمرة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأدانوا بشدة جميع أعمال الإرهاب والعنف في المنطقة. ودعوا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقات القائمة والامتناع عن الأعمال التي تحول دون إجراء المفاوضات وتزيد من سوء الحالة السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وإلى التمسك الدقيق بواجباتها بموجب القانون الدولي. وأعربوا عن تأييدهم للجهود المستمرة التي تبذلها الجهات المشاركة في رعاية عملية السلام والاتحاد الأوروبي أيضا، وحثوا جميع الأطراف على تكثيف المفاوضات في إطار هذه العملية وعلى أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولمبدأ "الأرض مقابل السلام". وأعرب الوزراء عن أملهم في إمكان استئناف المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان قريبا على أساس يتفق عليه فيما بينهم ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحثوا جميع الأطراف المعنية على تجنب تصاعد العنف والتوتر في جنوب لبنان ومواصلة التعاون في إطار فريق الرصد.

١٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار العراق في الإخلال بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم الموقعة مع الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٨، وأعربوا جميعا عن اعتقادهم بأن هذه الحالة غير مقبولة تماما. ورأوا بالإجماع أنه يتعين على العراق أن يستجيب على الفور لقرار مجلس الأمن ١٩٩٤ وأن يستأنف تعاونه الكامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأشار الوزراء إلى أن الأمين العام قد عرض على أعضاء مجلس الأمن رأيه فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للعراق بموجب القرارات ذات الصلة حسبما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١١٩٤. واتفقوا على أن يجرى هذا الاستعراض فور استئناف العراق لتعاونه الكامل حسبما هو مطلوب في القرار ١١٩٤، وأن يتناول امتثال العراق وما تبقى من أعمال يتعين الاضطلاع بها بموجب القرارات ذات الصلة. وقرر الوزراء أن يعملوا بصورة وثيقة مع الأمين العام لتحقيق الخطوة الأولى الضرورية في هذه العملية الاستئناف غير المشروط لتعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي غضون ذلك، سينظرون في كيفية إجراء الاستعراض الشامل وفقا للقرار ١١٩٤. والوزراء في انتظار أن يرد العراق بصورة إيجابية حتى يمكن للجنة الأمم المتحدة الخاصة أن تستأنف أعمالها وأن يتم إحراز تقدم في الامتثال لقرارات المجلس. وفي حالة تحقق مثل هذا الامتثال فقط، يمكن للمجلس أن ينظر في اتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجزاءات.

١٥ - أكد الوزراء من جديد عزمهم على الوصول إلى حل سريع وعادل لمسألة الطائرتين بان آم ١٠٣ و يو. تي. ايه. ٧٧٢، وفي هذا الصدد، دعوا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٢، في وقت مبكر.

١٦ - ورحب الوزراء بنجاح إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك، يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، بوصفه خطوة أخرى هامة في سبيل تنفيذ اتفاق السلام وإنشاء دولة متحدة، ديمقراطية تنعم بالرخاء ومتعددة الأعراق، في البوسنة والهرسك. وأكد الوزراء من جديد أهمية الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم سالمين. وشددوا على التزامات جميع الأطراف في اتفاق السلام بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحث الوزراء جميع السلطات في البوسنة والهرسك على

تحقيق مزيد من التقدم في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. وأشاد الوزراء بمساهمة الأمم المتحدة، من خلال بعثتها في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية، في الجهود المشتركة لدعم تنفيذ اتفاق السلام.

١٧ - لاحظ الوزراء نجاح إتمام عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لكنهم حثوا حكومة جمهورية كرواتيا على تكثيف جهودها لتيسير عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم السابقة. وأعربوا عن الأمل في أن يقوم فريق دعم الشرطة التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنقل السلس للمسؤولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأبرزوا أهمية التوصل، من خلال المفاوضات بين حكومة جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى حل لمسألة بريفلاكا المتنازع عليها، مما يسمح بإتمام عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا بشكل سريع.

١٨ - أعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ودعوا السلطات في بلغراد والزعماء الألبان في كوسوفو إلى الدخول فورا في حوار مجد للتوصل إلى حل لهذه الحالة بالوسائل السلمية. وأكدوا ضرورة الوقف الفوري للأعمال القتالية ووضع حد لجميع أعمال العنف. وشددوا على أهمية التزام جميع الدول باحترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. وأكد الوزراء أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة فورا للحيلولة دون وقوع كارثة في كوسوفو. وأنه ينبغي دون تأخير، تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين بحرية إلى أماكن إقامتهم قبل قدوم فصل الشتاء. وأن نطاق المشكلة وحدتها يستدعيان اتخاذ إجراءات مشتركة عاجلة من جانب السلطات في بلغراد والألبان في كوسوفو والمنظمات الإنسانية الدولية.

١٩ - دعا الوزراء إلى بذل جهود متضافرة للتصدي لأسباب تحركات اللاجئين والمشردين، وأعربوا عن تأييدهم لعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ودعوا للاحترام الدقيق لمبادئ القانون الإنساني الدولي. وأعربوا عن القلق إزاء العقبات العديدة الموضوعة في سبيل تسليم المعونة الإنسانية ودعوا إلى إتاحة سبل وصول المنظمات الإنسانية والعاملين فيها دون عائق لجميع المحتاجين إلى المعونة. وأعربوا عن القلق إزاء تزايد عدد حالات الهجوم على العاملين الإنسانيين حول العالم. وشددوا على وجوب تقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة ودعا الوزراء إلى اتخاذ نهج شامل لأمن الموظفين الإنسانيين ورحب الوزراء بإنشاء مكتب منسق الشؤون الإنسانية وأعربوا عن التأييد لعمل منسق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

٢٠ - أكد الوزراء من جديد التزامهم بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجميع جوانب مشكلة المخدرات غير المشروعة. ورحبوا بالجهود المبذولة لوضع اتفاقية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجهود المبذولة مؤخرا لتنشيط برامج الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة وبمراقبة المخدرات. ويؤيد الوزراء بشدة ما تم التعهد به من التزامات وتعاون في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وأشاد الوزراء بالهدف الوارد في الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية

العشرين للجمعية العامة والمتمثل في إلغاء التصنيع والتسويق غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها أو تخفيضها بشكل محسوس بحلول عام ٢٠٠٨، وسوف يقومون بما عليهم ليصبح هذا الهدف حقيقة.

ورحب الوزراء بالمبادرات والجهود الإقليمية العديدة الرامية إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك التطورات التي ستضمن فعالية هذه المبادرات. ويسلم الوزراء بأن الفساد ظاهرة وطنية وعبر وطنية يمكن أن تعرض للخطر الاستقرار والأمن السياسيين، فضلا عن النظم الاقتصادية. ويعترف الوزراء بأهمية تعزيز سيادة القانون وصونه، في مجال مكافحة الفساد والرشوة.

٢١ - أعرب الوزراء عن القلق بشأن الأزمة المالية التي يعاني منها عدد من البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى الصعيد الوطني، أكدوا أهمية وجود السياسات المحلية السليمة وتدفقات رأس المال الخاص، وأداء الأسواق بشكل ملائم وكذلك وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية ومفتوحة من أجل التغلب على هذه الأزمة وعكس اتجاه تهميش بعض البلدان النامية، وخاصة، أقل البلدان نموا. كما شددوا على ضرورة العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد، دعوا جميع البلدان، إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة تفضي إلى استقرار الحالة وتنشيط التنمية الاقتصادية. وأكد الوزراء من جديد أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة ومتداعمة في التنمية المستدامة. وأعربوا، في هذا الصدد، عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة في وضع يتيح لها القيام بدور أهم في تنسيق المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ويتطلع الوزراء إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ المعنية باستعراض المؤتمر العالمي للسكان والتنمية كل خمس سنوات لاستعراض المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كل خمس سنوات والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية في الدورة العادية للجمعية العامة.

٢٢ - توجه الوزراء بالشكر إلى الأمين العام من أجل هذا التبادل التقليدي للآراء، وقالوا إنهم يرون أن المشاورات المستمرة الوثيقة بين وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن والأمين العام مفيدة للغاية.

- - - - -